بعد ما افاد التمييز بها التمييز بحسب المفهوم وايضا في معرفة جهة الوحدة للكثرة
المطلوبة الاحاطة بها اجمالا بحيث اذا قصد تحصيل تفاصيله منها كان بنصرة
الطلب عما هو منها الا ما ليس منها ولما كانت جهة وحدة مسائل العلم اولى
بالذات هو الموضوع اذ فيه اشتراكها وبه اتحادها على ما سنحققه و قد
تحقيق المقام انهم لما حاولوا معرفة احوال الاشياء بقدر الطاقة البشرية على
ما هو الامر الحكمة وضعوا الحقائق انواعا واجناسا وغيرها كالانسان
والحيوان والموجود وبحثوا عن احوالها المختصة واثبتوها لها بالادلة فر
حصلت لهم قضايا كسبية محمولاتها اعراض ذاتية لتلك الحقائق وسموها
بالمسائل وجعلوا الطائفة منها ترجع الى واحد من تلك الاشياء بان يكون موضو
عاتها نفسه او جزءا له او نوعا منه او عرضا ذاتيا له علما على حدة بالتدوين
والتسمية والتعليم نظرا الى ما عليه تلك الطائفة على كثرتها واختلاف
محمولاتها من الاتحاد من جهة الموضوع والاشتراك فيه على الوجه المذكور
ثم قد تعرض جهة اخرى كالمنفعة والغاية ونحوهما ويوجد لها في بعض تلك
الجهات ما يصير تصورها اجمالا من حيث ان لها وحدة فيكون حدا للعلم اذ هو
على حقيقة مسماه اعني ذلك المركب الاعتباري كما يقال هو علم يقتدر به على
كذا بحيث عن كذا او ما هو بسببه كما يقال هو علم يقتدر به على كذا او يحترز به عن كذا فظهر
ان الموضوع هو جهة وحدة مسائل العلم الواحد نظرا الى ذاتها وان عرضت لها
جهات كالتعريف والغاية وبما ذكرنا معنى الكون في هذا العلم وذلك علم اخر لانه
يبحث عن احوال الشيء مع ذلك عن احوال شيء اخر مغاير له بالذات او بالاعتبار
فلذا يكون العلوم في انفسها وبالنظر الى ذاتها انما يتمايز بالموضوعات وان كا
نت تتمايز عند الطلب بالمهيات التعريفات والغايات ونحوها ولهذا جعلوا تباين
العلوم وتناسبها وتداخلها بحسب الموضوع بمعنى ان موضوع احد العلمين
مباينا لموضوع الاخر كما وجب بالعلمان متباينان على الاطلاق وان كان احدهما اعم
مطلقا فالعلمان متداخلان وان كان موضوعهما شيئا واحدا بالذات متغايرين بالا
عتبار

عتبار او شيئين مشتركين في جنس او غيره فالعلمان متناسبان على تفاصيل
ذكرت في مواضعها وبالجملة فقد اطبقوا على امتناع ان يكون شيء واحد مو
ضوعا لعلمين من غير اعتبار تغاير بان يؤخذ في احدهما مطلقا وفي الاخر مقيدا
او يؤخذ في كل منهما مقيدا بقيد اخر وامتناع ان يكون موضوع علم واحد شيئين
من غير اعتبار اتحادهما بجنس او غاية او غيرهما اذ لا معنى لاتحاد العلم واخ
تلافه بدون ذلك لا يقال العلم يختلف باختلاف المعلوم اعني المسائل وهي
تختلف باختلاف الموضوع وكذا باختلاف المحمول فلم لم يجعل هذا وجه التمايز بان
يكون البحث عن بعض الاعراض الذاتية علما وعن بعض اخر علما اخر مع
اتحاد الموضوع على ان هذا اقرب بناء على ان الموضوع بمنزلة المادة وهي ماخذ
الجنس والاعراض الذاتية بمنزلة الصورة وهي ماخذ الفصل الذي به كمال التمييز
لانا نقول لا ينضبط امر الاتحاد والاختلاف ويكون كل علم علوما جمة في الاعراض
الذاتية فقد يكون الحساب علوما متعددة بعدد محمولات المسائل في الزوج الفرد
وزوج الزوج وزوج الفرد الى غير ذلك وكذا سائر العلوم والتحقيق انا ان شئنا في
عموم تعريفه بين العلم بمعنى الصناعة اعني جميع المباحث المتعلقة بموضوع
ما وبين العلم بمعنى حصول الصورة ولو اريد هو الثاني كان مشتملا على علوم وايضا
مبنى الاتحاد والاختلاف وما يتبعهما من التباين والتناسب والتداخل يجب ان يكون
امرا متعينا بينا او مبينا وذلك هو الموضوع اذ كما خفاء للاعراض الذاتية ولا حصر
بل الكل اعراض يثبت ما استطاع وانما يتبين تحقيقها في العلم بعضها ولذلك كانت
حدودها في صدر العلم حدودا اسمية ربما تصير بعد اثباتها حدودا حقيقية ثم
يجعل الحدود الموضوع واجزائه فانها حقيقية واما حديث المادة والصورة فجاب
بان كلا من الموضوع والمحمول جزء مادي من القضية وانما الصورة هو الحكم على ان
الكلام ليس في المسئلة بل في المركب الاعتباري الذي هو العلم وكل فعاء في ان
المسائل مادة له ومرجع الصورة الوحدة للاتحاد اذ بها تصير تلك المسائل كلها
تلك الصناعة المخصوصة فان قلت اشتراط تمايز الموضوعات العلم الواحد

ضرورة اشتماله على انواع جم هـ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)